

Distr.: Limited
19 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام

الدورة الثانية

تشكيلة بوروندي

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

التوصيات المنبثقة عن الاستعراض نصف السنوي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي

ألف - مقدمة

١ - استعرضت لجنة بناء السلام التقرير نصف السنوي الأول للإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، الذي يشكل، مع آلية الرصد والتتبع المرافقة له، صك الالتزام والشراكة الأساسي فيما بين حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام والأطراف المعنية الأخرى. وقد مكّن الإطار جميع الشركاء من تقييم التقدم المحرز أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير وتحديد المجالات التي تستلزم بذل جهود إضافية.

٢ - وقد رحّبت لجنة بناء السلام بالتقييم الذاتي الذي أجرته حكومة بوروندي والأطراف المعنية، وبالتقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات التي قُطعت في المجالات الثمانية ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي ومصفوفة آلية الرصد والتتبع. وأشارَ خصوصاً إلى الخطوات المتخذة لتعزيز الحوكمة، بما في ذلك عن طريق إنشاء إطار للحوار وتفعيل فرقة ومحكمة مكافحة الفساد. وأشارت اللجنة إلى التزام الحكومة ببث الروح المهنية في قوات الدفاع والأمن الوطنية، وإصلاح قطاع العدل، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وخصوصاً فيما يتعلق بحيازة الأراضي وعودة اللاجئين. ورحّبت اللجنة أيضاً بالتقدم الذي أحرزته الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في الماضي قديماً في عملية السلام. وأعربت اللجنة عن امتنانها الصادق للجهود المستمرة التي تبذلها مبادرة السلام



الإقليمية لبوروندي، وهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا، والمديرية السياسية، وفريق المبعوثين الخاصين المعيّنين ببوروندي.

٣ - واستعرضت لجنة بناء السلام أيضاً الاتجاهات السائدة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية والأخطار التي تهدد توطيد السلام في بوروندي. وسلّمت اللجنة بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به الجمعية الوطنية في إحراز تقدم فيما يتعلق بقضايا بناء السلام. وكانت اللجنة قلقة إزاء ما شهدته الجمعية الوطنية سابقاً من عرقلة أعمالها، وأحاطت علماً باستئناف أعمالها مؤخراً. ولاحظت اللجنة أيضاً تواصل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب أطراف من بينها عناصر من قوات الأمن، ومستويات البطالة والفقر المرتفعة التي تزداد سوءاً بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والوقود.

٤ - وسلّط الاستعراض نصف السنوي الأول للإطار الاستراتيجي الضوء على التوصيات المبينة فيما يلي.

باء - التوصيات

١ - تعزيز الحكم الرشيد

٥ - عمل الجمعية الوطنية. تدعو لجنة بناء السلام جميع الأطراف في الجمعية الوطنية إلى حل الخلافات فيما بينها والخلافات الداخلية عن طريق الحوار السياسي وإعادة إحلال روح التعاون التي ينصّ عليها الدستور لتوطيد الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية. كذلك، تتوقع اللجنة من المجتمع الدولي مواصلة توفير المشورة والمساعدة حسب الاقتضاء.

٦ - الحوار السياسي. ستواصل لجنة بناء السلام تشجيع جميع الأطراف على الالتزام بالدستور وتعزيز الحوار البناء والاتفاق فيما بين جميع الأطراف والعمل معاً في سبيل المصلحة العليا لشعب بوروندي.

٧ - الإطار القانوني للتعاقب. ينبغي أن تقدّم الحكومة، في أقرب وقت ممكن، مشروع قانون بشأن التعاقب إلى الجمعية الوطنية لتعتمده.

٨ - مكافحة الفساد. ينبغي أن يواصل مكتب المدعي العام والسلطة القضائية ملاحقة جميع قضايا الفساد والقضايا التي تنطوي على احتلاس للأموال العامة، وأن يشرعاً في اتخاذ إجراءات للمحاكمة. ومن المتوقع إحراز تقدم كبير في قضايا الفساد التي يجري التحقيق فيها حالياً. وينبغي أن تواصل منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى توجيه انتباه الحكومة والشعب إلى قضايا الفساد. وينبغي أن تواصل الحكومة أيضاً العمل مع الشركاء

لوضع آليات قوية في مجال الإدارة المالية العامة لكفالة المساءلة والشفافية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة المالية والتقنية المناسبة.

٩ - الإطار القانوني للانتخابات. ينبغي أن تسعى الحكومة بنشاط إلى الحصول على المساعدة في مجال معالجة أوجه القصور التي لوحظت أثناء انتخابات عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالإطار القانوني الانتخابي الحالي. وينبغي أن يُعرض على الجمعية الوطنية، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مشروع إطار قانوني منقّح، يعكس الواقع السياسي في بوروندي ويسعى إلى التوصل إلى توافق سياسي في الآراء والحصول على دعم سياسي.

١٠ - اللجنة الانتخابية المستقلة. إن إنشاء لجنة انتخابية مستقلة وطنية أمر أساسي للإعداد للانتخابات التي ستجري في عام ٢٠١٠. وينبغي أن تكون اللجنة الانتخابية قد أصبحت عاملة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ لكي تدير الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٠ والانتخابات التي ستجري لاحقاً. وبناء على طلب حكومة بوروندي، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ولجنة بناء السلام، على مساعدة الحكومة في تحديد الموارد اللازمة وتوفير الدعم المالي والتقني. وتدعو لجنة بناء السلام جميع الأطراف السياسية إلى الالتزام بمدونة قواعد السلوك في مجال الانتخابات وإلى احترام المبادئ الديمقراطية المكرّسة في الدستور.

١١ - حيادية الخدمة العامة. ينبغي أن تحترم الحكومة الحيادية السياسية للإدارة العامة وتكفل استقرار الإدارة التقنية في الخدمة العامة.

٢ - اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية

١٢ - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. ينبغي أن يواصل المجتمع المدني دعم مبادرة السلام الإقليمية وهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا والمديرية السياسية ومجموعة المبعوثين الخاصين المعنيين ببوروندي في الجهود التي تبذلها هذه الأطراف لمساعدة الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية في تنفيذ اتفاق المبادئ لعام ٢٠٠٦ واتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام ٢٠٠٦ وفقاً للأطر الزمنية المحددة في برنامج العمل المنقّح للمضي قدماً بعملية السلام في بوروندي. كذلك، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي لعملية السلام حسب الاقتضاء، وأن يولي، على سبيل الأولوية، اهتماماً خاصاً لجانب إعادة الإدماج من جوانب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلّحة وفقاً للمعايير الدولية، وإصلاح قطاع الأمن ويشمل ذلك بذل

جهود لإدماج حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية ضمن قوات الدفاع والأمن الوطنية، وتدريب كوادر حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية.

٣ - قطاع الأمن

١٣ - خطة إصلاح قطاع الأمن. تُشجّع حكومة بوروندي على وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي أن تشمل هذه الخطة ممارسة رقابة برلمانية مستقلة على قوات الدفاع الوطنية وقوات الشرطة الوطنية ودائرة الاستخبارات الوطنية، مع التركيز خصوصاً على مهنتها وحياديتها السياسية.

١٤ - قوات الدفاع الوطنية. ينبغي أن تواصل الحكومة بذل الجهود لبث الروح المهنية في قوات الدفاع الوطنية، وأن تكفل، بمساعدة الشركاء، أن تكون هذه القوات مدرّبة ومجهزة على النحو المناسب وملتزمة بالأخلاقيات والقيم العسكرية. وينبغي أيضاً بذل الجهود لكفالة توفير الاحتياجات اللازمة لقوات الدفاع الوطنية بما في ذلك عن طريق توفير المسكن في الثكنات العسكرية. وسيستلزم هذا بدوره نقل الأسر المشردة التي تعيش في الثكنات العسكرية وتقديم الدعم لها. وينبغي أن تقوم الحكومة أيضاً بإعادة النظر في احتياجات الأفراد بما يتناسب مع الاحتياجات الدفاعية للبلد.

١٥ - الشرطة الوطنية البوروندية. ينبغي أن تواصل الشرطة الوطنية البوروندية، بدعم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، النهوض بمخطتها الاستراتيجية للسنوات العشر لكفالة تحقيق تقدم كبير في منتصف عام ٢٠٠٩ في إعداد قوة شرطة مدرّبة ومنضبطة ومجهزة على النحو المناسب بما يتوافق واحتياجات البلد. ويجب إيلاء عناية خاصة لبناء قدرة الشرطة على معالجة المسائل المتعلقة بسوء التصرف الداخلي والشؤون الجنسانية وبالغنف القائم على أساس نوع الجنس وبقتضاء الأحداث.

١٦ - دائرة الاستخبارات الوطنية. ينبغي أن تواصل الحكومة بذل الجهود لإنشاء دائرة استخبارات تنسم بالروح المهنية وفقاً للمبادئ الديمقراطية، وينبغي أن يقدم الشركاء المساعدة فيما يتعلق بالتدريب في مجال حقوق الإنسان والمسائل القانونية والإدارة والاتصالات.

١٧ - مراقبة الأسلحة الصغيرة ونزع سلاح المدنيين. ينبغي للحكومة أن تنفذ، بمشاركة الشركاء الدوليين والمنظمات غير الحكومية، وبالتوافق مع تدابير ترمي إلى تحسين السلامة والأمن الوطنيين، برامج لنزع السلاح لتشجيع السكان المدنيين على تسليم أسلحتهم طوعاً

وإنشاء سجل وطني للأسلحة. ولا يزال تنفيذ نظام مستودعات لتخزين الأسلحة لقوات الدفاع والأمن الوطنية يشكل هدفاً رئيسياً أيضاً.

١٨ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ينبغي للحكومة، آخذة في الاعتبار الترتيبات المتصلة بإدماج مقاتلي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية ضمن قوات الدفاع والأمن الوطنية في إطار عملية السلام، أن تواصل، بدعم من البنك الدولي والشركاء الآخرين، تسريح أفراد قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية للوصول بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى الأعداد المتفق عليها وهي ٢٥ ٠٠٠ لقوات الدفاع الوطني و ١٥ ٠٠٠ لعناصر الشرطة الوطنية البوروندية. وينبغي أن تكفل أيضاً إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، بما فيها البرامج المجتمعية، للمقاتلين السابقين، بمن فيهم المعوقون والنساء والأطفال لتمكينهم من الاندماج مجدداً في مجتمعاتهم المحلية. ويجب أن يؤخذ المقاتلون البورونديون الموجودون على أرض أجنبية أيضاً في الحسبان في برامج إعادة الإدماج الواسعة النطاق. وينبغي إيلاء عناية خاصة للأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو بالجماعات المسلحة وللنساء، وذلك بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤ - العدالة وتعزيز حقوق الإنسان والإجراءات المتخذة لمحاربة الإفلات من العقاب

١٩ - العدالة الانتقالية. ينبغي أن تعمل الحكومة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والشركاء من المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى، على النهوض بعمل اللجنة التوجيهية الثلاثية لبدء مشاورات وطنية بهدف إنشاء آليات للعدالة الانتقالية. وعندما تُتخذ هذه الخطوات التحضيرية ويتم التوصل إلى اتفاق إطارى بين الحكومة والأمم المتحدة، ينبغي أن تقوم لجنة بناء السلام بتعبئة المساعدة الدولية لإنشاء هذه الآليات وتسيير أعمالها بفعالية. وستشاطر اللجنة مع الحكومة الدروس المستفادة في مجال العدالة الانتقالية وأوجه صلتها بمجالات بناء السلام الأخرى ذات الأولوية.

٢٠ - إصلاح قطاع العدل. ينبغي أن تمضي الحكومة في خططها الإصلاحية الرامية إلى ضمان وصول الجميع، على قدم المساواة، إلى عدالة نزيهة وسلطات قضائية مستقلة. وينبغي أن يواصل المجتمع المدني توفير الدعم المالي والتقني.

٢١ - مكافحة الإفلات من العقاب. ينبغي أن تواصل الحكومة إبقاء مسألة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ضمن أولويات جدول أعمالها، وأن تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقدم مرتكبيها إلى العدالة. وينبغي أيضاً أن تكون حماية الضحايا والشهود من الانتقام ضمن الأولويات.

٢٢ - العنف ضد المرأة والطفل. ينبغي أن تتخذ الحكومة خطوات لملاحقة جميع مرتكبي أعمال العنف ضد النساء والأطفال وأن تقدم إلى الجمعية الوطنية قانوناً شاملاً وخطّة عمل مرافقة له للقضاء على جميع أشكال العنف المرتبط بنوع الجنس.

٢٣ - اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. ينبغي أن تناقش الحكومة، على سبيل الأولوية، مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وأن تقدمه إلى الجمعية الوطنية.

٢٤ - قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية. ينبغي أن تعتمد الجمعية الوطنية، على سبيل الأولوية، مشروع القانون الجنائي المنقّح. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تناقش الحكومة مع الجمعية الوطنية مشروع قانون الإجراءات الجنائية المنقّح وتقدمه لها.

٥ - مسألة الأراضي والإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي

٢٥ - حيازة الأراضي. ينبغي أن تنشئ حكومة بوروندي إطاراً للحوار على الصعيدين الوطني والمحلي لتيسير الحوار والتشاور بشأن الإصلاح الزراعي وآليات حلّ التراعات الدائرة بشأن الأراضي، ومواءمة النهج. وستواصل لجنة بناء السلام تشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم للحكومة في حل المسائل المتصلة بالأراضي وتشجيع الشركاء الدوليين على توفير الدعم المالي والتقني للجهود التي تبذلها الحكومة لوضع سياسة وطنية بشأن الأراضي، كخطوة أولى نحو الإصلاح الزراعي، ودعم المؤسسات الحكومية من قبيل اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات الأخرى.

٢٦ - إعادة إدماج اللاجئين والعائدين. ينبغي أن تقوم الحكومة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتكامل في بوروندي والبنك الدولي والجهات المانحة، بتنفيذ استراتيجيات مجتمعية شاملة من أجل اللاجئين والعائدين، مع التركيز خصوصاً على النساء والأطفال.

٢٧ - الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي. ستواصل لجنة بناء السلام منح أولوية عالية للإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي وستسعى إلى تشجيع وضع نهج مبتكرة وتعبئة الموارد لهذا الغرض. وستولي اللجنة اهتماماً خاصاً للآثار التي يُحتمل أن تخلفها أزمة الغذاء العالمية وارتفاع أسعار الوقود على الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الهشة أصلاً في بوروندي لكفالة ألا تقوِّض هذه الآثار الجهود الجارية لتوطيد السلام.

٦ - تعبئة المساعدة الدولية وتنسيقها

٢٨ - الإطار المالي. ينبغي أن تعزز الحكومة جهودها لتنسيق المساعدة الدولية عن طريق مجموعة التنسيق بين الشركاء. وينبغي أن يواصل الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف دعم تنفيذ أولويات الحكومة المحددة في برنامج الإجراءات ذات الأولوية الوارد في ورقة استراتيجية الحد من الفقر لكفالة تقديم الخدمات العامة الأساسية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية في بوروندي. وستقوم لجنة بناء السلام بتعبئة موارد دولية إضافية في هذا الصدد.

٧ - البعد دون الإقليمي

٢٩ - ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية. ستعمل لجنة بناء السلام مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتشجيع جميع البلدان على التصديق على الميثاق.

٣٠ - الاندماج الإقليمي. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل مع الحكومة على تنفيذ خططها للاندماج الإقليمي.

٨ - البعد الجنساني

٣١ - تعميم المنظور الجنساني في الإطار الاستراتيجي. ينبغي أن تواصل الحكومة وجميع الأطراف المعنية تعميم المنظور الجنساني في السياسات الوطنية.

جيم - خاتمة

٣٢ - لا تزال لجنة بناء السلام ملتزمة بمواصلة العمل مع الحكومة لدعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وهي تشجّع الأطراف الأخرى على أن تحذو حذوها.